المعجم الفقهي اللغوي

(المغرب) و(المصباح) نموذجا[1]

د. عبد الإله نبهان

اتجه التأليف في المعجم العربي منذ بدايته اتجاها موسوعيا وذلك من حيث استيعاب جميع المواد المستعملة، ومن حيث استيفاء القول واستقصاؤه في المادة الواحدة، وكان المعجم اللاحق يحاول الزيادة على المعجم السابق، بمعنى أنه كان يستوعب ويستوفي ما سبقه استيفاءً تاما ويضيف ما يستطيع إضافته مما توافر لديه من مصادر لم تكن متوافرة لسابقه، وسماعاتٍ لم تكن متيسرة، وقد صرح الإمام الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ) بذلك في مقدمته لمعجمه «تهذيب اللغة» فقال: ((وكتابي هذا وإنْ لم يكن جامعا لمعاني التنـزيل وألفاظ السنن كلّها، فإنه يحوز جملاً من فوائدها ونكتا من غريبها ومعانيها غير خارجٍ فيها عن مذاهب المفسرين ومسالك الأئمة المأمونين من أهل العلم وأعلام اللغويين والمعروفين بالمعرفة الثابتة والدين والاستقامة))[2]. وكان بين يدي الأزهري عدد من المصادر ليس باليسير ككتب معاني القرآن وكتب اللغة والنحو والعلل والقراءات والتفسير، مما لم يكن متوافرا لمؤلف كتاب العين الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ). لذلك كلّه جاء كتاب «تهذيب اللغة» أضخم من كتاب العين وأكثر شمولاً وأشد استقصاءً، ولو أننا نظرنا في مادةٍ ما على نحوٍ اعتباطي في كتاب العين ولتكن مادة ((كنع)) وقارناها بما يقابلها في التهذيب لوجدنا أن هذه المادة

وردت في كتاب العين في نصف صفحة، بينما وردت في التهذيب في صفحتين ونصف الصفحة.. إنّ مثل هذا الاتجاه إلى الاستقصاء جعل المعجم ضخما يشتمل على المهمل والمستعمل، وعلى مئات الشواهد اللغوية من الآيات والأحاديث وكلام العرب شعرهم ونثرهم وأمثالهم وكلماتهم المروية، وأضحى استخدامه في البحث عن معنى ما أمرا يحتاج إلى جهد ناهيك عن طريقة ترتيبه وكيفية استخدامه.. لذلك كان ظهور معجم «صحاح اللغة وتاج العربية» للجوهري إسماعيل بن حماد (ت نحو ٣٩٨هـ) استجابة لحاجة ملحة، لقد كان جمهور المتعلمين بحاجة إلى مثل هذا المعجم بترتيبه السهل الرائع، وبإيجازه الجميل، وفي أيامه أيضا ظهر معجم «مجمل اللغة» لابن فارس أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) الذي تخفف من الشواهد بقدر الإمكان وأوجز ما وسعه الإيجاز. ونستطيع القول باطمئنان: إنّ النـزعة إلى الموسوعية في المعجم العربي قابلتها نزعة إلى الاختصار والإيجاز والاقتصار على معاني المفردات، والتخفف من الشواهد، وتجاوز الغريب المهمل والحوشي.. وفي الزمن الذي كان فيه المعجم العربي يتابع نموه كانت العلوم العربية الإسلامية تنمو وتتكون مصطلحاتها وتختص لغتها بأساليب خاصة، وتكتسب بعض الألفاظ فيها دلالات سياقية لم تكن لها في الاستعمال اللغوي الشائع المعروف في المعجمات.. وهكذا أصبح لعلم الأصول لغته، ولعلم الكلام لغته، و لعلم النحو لغته، وللطب لغته.. وكان علم الفقه من العلوم التي تنامت واتسعت، وعلم الفقه بالتعريف ((هو العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلّفين خاصة حتى لا يطلق اسم الفقيه على متكلّم وفلسفي ونحوي ومحدث ومفسر))[3]، ومما أسهم في نمو الفقه تعدد مذاهبه مما

استلزم تعدد المؤلفات فيه، فهناك كتاب أصل وشرح موجز وآخر مبسوط ثم نشأت المتون بلغتها الموجزة الدقيقة التي حسب فيها حساب لكل كلمة أو أداة.. ثم شرحت وحشيت وكتب التقرير على الحاشية... وفي هذه الكتب استخدمت كلمات بدلالات جديدة خلعت عليها ضمن السياق، كما استخدمت كلمات تحتاج إلى بعض الشرح والتفسير ليتضح معناها.. وأحس اللغويون من الفقهاء أو بعض الفقهاء من اللغويين بالحاجة الماسة إلى كتاب خاص أو معجم خاص بلغة الفقه، يقتصر فيه على ما يحتاج إليه القارئ في كتاب فقهي معين أو مذهب فقهي محدد، وانطلاقًا من هذا الإحساس نشأت فكرة المعجم الخاص الذي لا يعنى بالشمول ولا الاستقصاء، لأن عنايته منصبة على تفسير المفردات المستخرجة من كتاب واحد أو من كتب محددة، على أن يكون تفسيرها بالمعنى الذي وردت عليه في سياقها من غير اتساع إلى دلالات أخرى. وربما كان أولَ من نحا هذا المنحى الإمام أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) الذي صنف كتابا في «تفسير ألفاظ مختصر المزنيّ» إسماعيل بن يحيى[٤] (ت ٢٦٤هـ) وذكره القِفْطي علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ) باسم كتاب «الألفاظ الفقهية»[٥]، والتاج السبكي عبد الوهاب بن علي (ت٧٧١هـ) باسم كتاب «تفسير ألفاظ المزنيّ[٦]»، وابن خلكان أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ) باسم «تصنيف في غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء[٧]»، قال ابن خلكان: «وهو عمدة الفقهاء في تفسير ما يشكل عليهم من اللغة المتعلقة بالفقه، والكتاب مرتب على أبواب الفقه»[٨]. وهو على كل حال ليس بين أيدينا ولا نعلم له طبعةً في مكان ما لنبسط القول فيه[٩].

ويبدو أن الكتب التي اتجهت هذا الاتجاه لم تكن موازية لكتب الفقه في كثرتها، بل إنه لم يشتهر منها عند المتأخرين إلا كتابان هما «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي أبي الفتح ناصر الدين[١٠] (ت٦١٠هـ) و«المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري[١١] (ت نحو: ٧٧٠هـ).

المغرب في ترتيب المعرب:

كتاب المغرب خاص بكتب الفقه الحنفي، وهو معجم لغوي فقهي، وذكر المطرزي أنّ كتابه هذا إنما هو اختصار لكتاب كبير وسمه بـ «المُعرب» ثم اختصره بعد أن نظر في كتب لم يكن قد نظر فيها من قبلُ، عند تأليفه «المعرب» وأضاف إلى ذلك إضافات مما سئل عنه، قال: ((وقد اندرج في أثناء ذلك ما سألني عنه بعض المختلفة إليّ، وما ألقي في المجالس المختلفة علي، ثم فرقت ما اجتمع لدي وارتفع إليّ من تلك الكلمات المشكلة والتركيبات المعضلة على أخوات لها وأشكال، خالعا عنها ربقة الإشكال، حتى انضوى كل إلى مأرزه، واستقر في مركزه، ناهجا فيه طريقًا لا يضلّ سالكه، ولا تجهل عليه مسالكه، بل يهجم بالطالب على الطلب عفوا من غير ما تعب))[١٢].

ورتب المطرزي كتابه على أوائل الأصول حسب حروف الهجاء مع مراعاة الثواني والثوالث حسب خطة بسط القول فيها في مقدمته[١٣]، وسنذكر المصادر التي وقعنا على ذكرها في المغرب، وهي المصادر التي استخرج منها المطرزي الكلمات التي فسرها في معجمه:

- أجناس الناطفي[١٤]. - أساس البلاغة[١٥]. - الجامع الصغير لمحمد ابن الحسن الشيباني[١٦] (ت١٨٩هـ). - الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني[١٧].- جمع التفاريق[١٨]. - رسالة أبي يوسف[١٩] إلى هارون

الرشيد. - الزيادات[٢٠]. - كتاب السير[٢١]. - شرح خواهر زادة[٢٢]. - شرح الكافي[٢٣]- الشروط[٢٤]- الشروط[٢٥]- الفائق[٢٦]-مختصر الكرخي[٢٧]- معجم الطبراني[٢٨]- معرفة الصحابة للدغُولي[٢٩]-معرفة الصحابة لابن منده[٣٠]- المنتقى[٣١].

وضع المطرزي بين يديه طائفة من كتب الفقه الحنفي، ومنها من الأمهات ولاسيما كتاب «الجامع الكبير» الذي جمع أهم مسائل الفقه، وكتاب السير «المغازي» الجامع لأحكام الحرب وقوانينها.. فكان يستخرج اللفظ الذي يريد تفسيره ويرده إلى أصله وقد يورده ضمن العبارة التي ورد فيها، ثم يقوم بتفسيره تفسيرا لغويا موجزا، ثم يفسره كما ورد في سياقه ويشير إلى ما يتعلق به من تصحيف أو تحريف، ويذكر استخدامه في الحديث النبوي أو في غيره، وسنعرض أمثلة وافية تبين منهجه وتكشف طريقته في تعامله مع اللغة التي اختارها حسب طريقة انتقائية نسبية، فالمطرزي لم يذكر كلّ لفظٍ ورد في مصادره الفقهية، وإنما كان يختار منها الألفاظ التي يرى أنها تحتاج إلى تفسير، فكان من الطبيعي أن يهمل كثيرا من المواد المستعملة والمذكورة في المعجمات الأخرى، لأنّ الاستيعاب والاستقصاء ليسا من شروطه لا في جمع المواد ولا في المادة الواحدة التي يذكرها، فقد يقتصر فيها على معنى محدد ويترك سائر المعاني، ففي مادة ((أبل)) مثلاً لم يذكر الإبل وإنما اقتصر على القول بأنّ أبلّة البصرة موضع بها، وهي فيما يقال إحدى جنان الأرض، أما في مادة ((أبد)) فقد ذكر المعنى اللغوي أولاً واحتج له بشعرٍ قديم وحديث نبوي، ثم أورد قولاً لمحمد بن

الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ(من كتاب السير وفسره كما ورد في سياقه، قال:
((أبد)): الأبد: الدهر الطويل. قال خلف بن خليفة:

لا يبعد الله إخوانا لنا سلفوا أفناهم حدثان الدهر والأبد

وقال النابغة:

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبدِ

قال عليه السلام: ((لا صام من صام الأبد)) يعني صوم الدهر، وهو ألاّ يفطر إلا في الأيام المنهي عنها. وقولهم: كان هذا في آباد الدهر أي فيما تقادم منه وتطاول، ومنه قوله في السير: قد دعوا في آباد الدهر، وروي في بادئ الدهر أي في أوله. وأما آبادي: فتحريف.

ومثل هذا النص، على التحريف في مواضع والتصحيف في مواضع، كان من الظواهر البارزة في هذا المعجم، ويمكن أن نضرب له أمثلة أخرى، فمن ذلك قوله في مادة ((أحن)):

الإحنة: الحقد، والجمع ((إحن)) والحِنةُ لغة ضعيفة، ومنه لفظ الرواية ((لا تجوز شهادة ذي حِنةٍ)) وأما ((جنة)) بالجيم والنون المشددة **فتصحيف**. وأورد في مادة ((أخر)) الحديث: ((إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخِرة الرحل فليصلّ ولا يبالِ من مر وراء ذلك قال: وتشديد الخاء **خطأ**.

كما أشار في المادة نفسها إلى ما ورد في حديث ماعز الأسلمي وفي مختصر الكرخي: الأخِر، بكسر الخاء، هو المؤخر المطرود فقال: وهو مقصور والمد خطأ و(الأخير) تحريف.

وفي مادة ((برح)) يذكر لفظ الكرخي: ((حلف لا يدخل دارا فدخل براحا لا بناء فيه)) وفي القدوري ((مراحا وهو موضع إراحة الإبل، وكأنه تصحيف.. ولفظ السرخسي ((خرابا)) والأول أوجه.

وكان المطرزي حريصا على ذكر التصحيف في الأعلام أيضا، ففي مادة ((بأر)) يذكر ((بئار بني شرحبيل)) ويقول: ديار تصحيف.

وفي مادة ((أرب)) ذكر الحديث... أنه أقطع أبيض بن حمال ملح مأرب. قال: وابن حمال صحابي معروف. وحماد تصحيف.

وفي مادة ((غمد)) ذكر حديث الغامدية وذكر أنها وردت في ((شرح الإرشاد)): العامرية بالعين المهملة. فقال: إنه تصحيف.

لقد أولى المطرزي ظاهرة التصحيف والتحريف عناية بالغة، وكأنه بذلك يصحح ويقَوم ما تسرب إلى الكتب الفقهية التي اعتمدها من آفات التصحيف ليكون معجمه مفسرا لألفاظها، مصححا لأغلاطها.

ويكثر المطرزي من إيراد الأحاديث النبوية، ويمكن الوقوع على ذلك في المغرب من غير ما تتبع، ففي مادة ((دهر)) يذكر حديث السؤال عن صوم الدهر وجواب الرسول ﷺ: ((لا صام ولا أفطر)). ويفسر الحديث نقلاً عن الخطابي.

وفي ((دبج)) يورد الحديث: ((نهى أن يدبج الرجل في ركوعه)) وهو أن يطأطئ رأسه حتى يكون أخفض من ظهره.

وفي ((حقق)) أورد الحديث: ((وشر السير الحقحقةُ)) وهي أرفع السير وأتعبه للظهر.

وفي ((قرد)) أورد الحديث ((إياكم والإقراد)).

وفي ((مجر)) أورد ((نهى عن المجر)).

وفي ((ريب)) أورد الحديث: ((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)).

وفي ((ريش)) أورد الحديث ((لعن الله الراشي والمرتشي)).

وفي ((ورأ)) ذكر الحديث ((إن الله وراء لسان كل مسلم فلينظر امرؤ ما يقول)).

وفي ((ورث)) أورد الحديث: ((إنا معاشر الأنبياء لا نورث)).

وفي ((سنن)) أورد الحديث في مجوس هجر:((سنوا بهم سنة أهل الكتاب)).

وكان للمطرزي عناية بالمعرب فهو ينص عليه وقد يذكر في مواضع أصل اللفظ في لغته الأصلية.. فالآجر هو الطين المطبوخ، وهو معرب، والأزج بيت يبنى طولاً يقال له بالفارسية: (أوستان) و(سغْ) و(كمرا). والأيل بضم الهمزة وكسرها وتشديد الياء: الذكر من الأوعال، ويقال لها بالفارسية: كوزن، والجمع أيايل، ومسجد إيليا هو المسجد الأقصى. وفي مادة ((صنج)) يذكر عدة معانٍ منها أن الصنج ما يتخذ من صفْرٍ مدورا، ويقال لما يجعل في إطار الدف من الهنات المدورة صنوج أيضا وهذا مما تعرفه العرب، وأما الصنج ذو الأوتار فمختص به العجم، وكلاهما معرب.

ولا يخلو (المغرب) من الاستشهاد بالشعر القديم غالبا والاستئناس بشيءٍ من الشعر المحدث نادرا، لكنه لم يكن حريصا على الشعر حرصه على الحديث وكلام الفقهاء، وإننا لنقرأ الصفحات تلو الصفحات من غير أن يمر بنا بيت شعر.

نعود إلى خصوصية هذا المعجم وكونه جمع مادته من كتب الفقه الحنفي ليفسر الكلمات المشكلة والتركيبات المعضلة فيها، ولا ريب أنّ مثل هذا التفسير سينصب على دلالتين: الدلالة اللغوية أولاً ثم الدلالة السياقية في كتب الفقه ثانيا، وهو الهدف الرئيسي للمطرزي، وسنختار مادة نموذجية تبرز تعامل المطرزي مع الألفاظ التي جنح إلى اختيارها وتفسيرها، ولنأخذ مادة ((سكك)):

١- المعنى اللغوي: السكَك: صِغر الأذن ورجل أسك، وعنز سكّاء.

٢- الدلالة السياقية: وهي عند الفقهاء التي لا أذن لها إلا الصماخ. وعن هشام: سألت أبا يوسف عن السكّاء والتي لا قرن لها فقال: تجزئ وإن كانت صغيرة الأذن، فإن لم يكن لها أذن فإنها لا تجزئ.

ولفظ القدوري: فأما السكّاء فهي التي لا أذن لها خلقةً ومن قال: هي التي لا قرن لها فقد أخطأ.

٣- دلالات أخرى: السكةُ هي الزقاق الواسع، وهي أيضا دار البريد، و(أصحاب السكك) في كتاب عمر بن عبد العزيز(٣٢)، هم البرد المرتبون ليرسلوا في المهمات...

نلاحظ أنّ المطرزي أورد الدلالة اللغوية على نحو موجز، ثم استرسل في ذكر الدلالات السياقية للكلمة كما وردت في كتب فقهاء الحنفية، وانتقل بعد ذلك إلى دلالة اصطلاحية برزت بعد ظهور الدولة العربية بمؤسساتها الرسمية.

ولنأخذ أيضا مادة ((نتج)) كما أوردها قال:

نتج: النتاج: اسم يجمع وضع الغنم والبهائم كلها. عن الليث، ثم سمي به المنتوج، ومنه ما في المختصر: ((لا يجوز بيع الَحمل ولا النتاج)) يعني نتاج الحمل، وهو حبلُ الحبلة في الحديث المشهور.

تعليق للمطرزي: [ومن قال: المراد بالحمل ما في بطون النساء، وبالنتاج ما في بطون البهائم، فبعيد، ومن روى: ((عن بيع الحَمل قبل النتاج)) فضعيف].

وقد نتج الناقةَ ينتِجها نتجا إذا وليَ نتاجها حتى وضعت، فهو ناتج، وهو للبهائم كالقابلة للنساء، والأصل نتجها ولدا، معدى إلى مفعولين وعليه بيت الحماسة:

هم نتجوك تحت الليل سقْبا خبيث الريح من خمرٍ وماءِ

فإذا بني للمفعول الأول قيل «نتجت ولدا»: إذا وضعته. وعليه حديث الحارث: «كنا إذا نتجت فرس أحدنا فَلُوا أي مهرا، ذبحناه وقلنا: الأمر قريب، فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فقال: لا تفعلوا، فإنّ في الأمر تراخيا» يعني أمر الساعة. والتراخي البعد.

ثم إذا بني للمفعول الثاني قيل: نتج الولد، وعليه قول أبي الطيب المتنبي:

فكأنما نتجت قياما تحتهم وكأنهم ولدوا على صهواتها

ومنه قول الفقهاء: «ولو أقام البينة في دابة أنها نتجت عنده» أي ولدت ووضعت.

قال المطرزي: **وهذا التقرير لا يعرفه إلا هذا الكتاب**[٣٣].

ومن الناتج قولُ شريح: «الناتج أولى من العارف» عنى بالناتج من نتجت عنده أو نتجها هو، وبالعارف: الخارج الذي يدعي مِلْكًا مطلقًا دون النتاج. وإنما سمي عارفًا لأنه قد كان فقده فلما وجده عرفه.

وفرس نتوج ومنتِج: دنا نتاجها وعظم بطنها، وكذا كل ذات حافر. وقد أنتجت إذا صارت كذلك، ومنه «استعار دابة نتوجا فأزلقت من غير أن يعنف عليها، من باب: قَرب».

وهذه المادة تعد نموذجية في اتساعها، ولدلالتها على تعامل المطرزي مع اللغة، فقد أورد المعنى اللغوي أولاً نقلاً عن الليث[٣٤]، ثم انتقل إلى

مختصر الكرخي ليبين الدلالة السياقية فيه، ثم رد على أولئك المولعين بذكر الفروق اللغوية، ثم اتسع في إيراد كلام الفقهاء مستطردا إلى ذكر شيء من التراكيب النحوية، ومما يلفت النظر قوله: وهذا التقرير لا يعرفه إلا هذا الكتاب، كأنه ينبه إلى اجتهاده في تفسير بعض المفردات، وقد فعل مثل ذلك في مادة ((أثث)) فقد أورد قول الكرخي ((ما يتأثث به)): يتفعل من أثاث البيت.. وعقب على ذلك بقوله: وهذا مما لم أجده..

وكان شديد العناية بتفسير مفردات كلام الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) فهو يورد أقواله من كتبه المختلفة، ويقدم لها التفسير المناسب، وكان شديد الاحترام والتوقير له، فلا يخطّئه ولا يتجرأ عليه ففي مادة ((بسر)) يقول: وأما ما ذكره محمد رحمه الله أنّ بسر السكر والبسر الأحمر فاكهة، فكأنه عنى بالأحمر الذي أزهى ولمّا يرطِب، أو أراد ضربا آخر. فهو يترك أمر المعنى المراد لإرادة الإمام ولم يهجم على تخطئته كما هو شأنه في مواد عديدة مع غيره... وفي مادة ((ركع)) أورد عبارة ((ركعت النخلة)) إذا مالت. فقال: لم أجده وإن كان يصح لغةً.

وعلى طريقة شيخه الإمام الزمخشري محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) كان ينص على الاستعمال المجازي في المواضع التي تتطلّب ذلك، فقد ذكر كلمة ((البيدر)) وذكر أن معناها: الموضع الذي يداس فيه الطعام، ثم أوردها ضمن قول الكرخي ((ولو شرطا الحصاد والدياسة والتذرية ورفْع البيدر على المُزارع لم يجز)) قال: أراد بالبيدر ما فيه من الطعام والتبن مجازا. وفي ((علق)) يقول: علقت المرأةُ إذا حبلت علوقًا، وقوله: ((الغِراس تبدلُ بالعلوق)) مجاز

منه، والمعنى أنّ ما يغرس يصير متبدلاً لأنه ينمو ويسمو إذا علق بالأرض. وفي ((شرم)) يذكر ((الشرماء)) نقلاً عن الصاغاني على أن الناقة الشرماء والأتان الشرماء هي المشقوقة القُبل. فقال: فإن صح كان مجازا.

ولا يفوت المطرزي الفرصة لبث مواد معرفية لا صلة لها بالمعجم من حيث اللغة، فقد كان يذكر بعض الأعلام ممن تتصل أسماؤهم بهذه المادة اللغوية أو تلك، أو يذكر ما يتصل بهم، ففي مادة ((أمم)) يقول وكتاب الأم أحسن تصانيف الشافعي. وفي ((صمر)) يذكر: الصيمرة ويقول: وإليها ينسب أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري صاحب التصانيف من فقهاء خراسان، سكن البصرة، وكذا الشيخ أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري مصنف مناقب أبي حنيفة، وفي مادة ((عبد)) يذكر ابن أم عبد وهو عبد الله بن مسعود، وفي مادة ((عبس)) يذكر مولاة أبي بكر أم عبيس، وفي ((عثم)) يذكر عثمان بن حنيف. وفي ((خشرم)) يذكر علي بن خشرم، وفي ((عيش)) ذكر عدة أسماء ثم قال: وعياش: فعال منه، وبه كني أبو عياش الزرقي، مختلف في اسمه ونسبه، والأكثر أنه زيد بن الصامت، صحابي، يروي حديث صلاة الخوف في ذات الرقاع، وفيه يقول أبو حنيفة رحمه الله: لا أقبل حديث زيد أبي عياش يعني حديث بيع الرطب بالتمر.. وسمي به والد القاسم بن عياش وعياش بن خليس وهما في السير، وعباس بن الحَلْبس تصحيف.

إنّ ما تقدم كان تعريفًا عاما وتعليقات عامة على هذا المعجم المفعم بالفوائد اللغوية والفقهية والنحوية وغيرها مع وضوح تام وإيجاز جميل، وسنجمل القول في قيمته بعد الانتهاء من القول في المصباح المنير.

المصباح المنير:

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، من تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت ٧٧٠هـ) وهو معجم لغوي فقهي، تلقّف صاحبه مفردات معجمه من كتاب الشرح الكبير[٣٥] للإمام الرافعي عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٣ هـ) وهو من كتب فقه الشافعية المعتمدة، وصرح الفيومي أنه، بعد أن جمع مادته ورتبها على ترتيبٍ كان ارتآه، جنح إلى الترتيب السهل الميسر الذي وصل إلينا معجمه عليه قال:

((فإني كنت جمعت كتابا في غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي وأوسعت فيه تصاريف الكلمة، وأضفت إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات، ومن إعراب الشواهد وبيان معانيها وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر، وقسمت كلّ حرف منه باعتبار اللفظ إلى أسماءٍ متنوعة: إلى مكسور الأول ومضموم الأول ومفتوح الأول، وإلى أفعال بحسب أوزانها، فحاز من الضبط الأصل الوفيّ، وحلّ من الإيجاز الفرع العلي، غير أنه افترقت بالمادة الواحدة أبوابه، فوعرت على السالك شِعابه، وامتدت بين يدي الشادي رحابه، فكان جديرا بأن تنبهر دون غايته ركابه، فجر إلى ملل ينطوي على خلل، فأحببت اختصاره على المنهج المعروف والسبيل المألوف، ليسهل تناوله بضم منتشره، ويقصر تطاوله بنظم منتثره، وقيدت ما يحتاج إلى تقييده بألفاظ مشهورة البناء...إلخ)) وأكمل الفيومي على هذا النمط شرح خطته في ترتيب معجمه الذي رتبت فيه الألفاظ بحسب أوائل أصولها مع مراعاة الثواني والثوالث، كما فعل الإمام الزمخشري في معجمه: «أساس البلاغة».

لم يذكر الفيومي مصادره اللغوية لكنه كان ينثو أسماء اللغويين الذين ينقل عن كتبهم في ثنايا مواده، كما أنه لم يكثر من إيراد عبارات شرح الرافعي ولا عبارات الفقهاء مما كان ظاهرة بارزة لدى المطرزي، وكان يكتفي بتفسير اللفظ كما ورد في سياقه في شرح الرافعي مع بعض زيادات في مواضع، وكان تفسيره للألفاظ شديد الإيجاز في مواضع، وقد يستطرد في مواضع، إلا أن الإيجاز عليه أغلب، ولا يخلو معجمه من فوائد نحوية وصرفية، ومن تفسير بعض كلمات الآي أو الأحاديث.. وهذا كلّه لا يخرجه عن كونه معجما خاصا بكتاب فقهي معين، مع أن أكثر الناس في أيامنا إلى عهد قريب كانوا يستخدمونه على أنه معجم لغوي من غير أن يكترثوا بخصوصيته، وذلك نظرا لإيجازه وسهولة ترتيبه ولما اشتمل عليه من الفوائد حتى إن المرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ذكره ضمن المصادر التي اعتمدها في معجمه الموسوعي الضخم.

وسنعرض لعدد من الظواهر التي تبرز في هذا المعجم وسنختار مادة أو أكثر تبرز لنا ظاهرة نقله عن اللغويين وعن الفقهاء، قال في مادة «بلغ»:

بلغ الصبي بلوغًا من باب قعد: احتلم وأدرك. والأصل: بلغ الحلم.

وقال ابن القطاع (ت٥١٤هـ) بلغ بلاغًا فهو بالغ والجارية بالغ أصلاً بغير هاء.

قال ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ): قالوا: جارية بالغ فاستغنوا بذكر الموصوف وبتأنيثه عن تأنيث صفته كما يقال امرأة حائض.

قال الأزهري (ت ٣٧٠هـ): وكان الشافعي (ت ٢٠٤هـ) يقول: جارية بالغ، وسمعت العرب تقوله. وقال: امرأةٌ عاشق. وهذا التعليل

والتمثيل يفهم أنه لو لم يذكر الموصوف وجب التأنيث دفعا للّبس نحو: مررت ببالغة وربما أنث مع ذكر الموصوف لأنه الأصل.

قال ابن القوطية (ت ٣٦٧هـ): بلغ بلاغًا فهو بالغ والجارية بالغة. وبلغ الكتاب بلاغًا وبلوغًا وصل.

وبلغت الثمار: أدركت ونضجت.

وقولهم: لزمه ذلك بالغا ما بلغ، منصوب على الحال أي مترقيا إلى أعلى نهاياته من قولهم: بلغت المنـزل إذا وصلته.

وقوله تعالى ﴿فإذا بلَغن أجلهن﴾ [البقرة: ٢/٢٣٤] أي فإذا شارفن انقضاء العدة، وفي موضع ﴿فبلغن أجلهن فلا تعضلُوهن﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣٢] أي انقضى أجلهن.

وبالغت في كذا: بذلت الجهد في تتبعه.

والبلغة: ما يتبلغ به من العيش ولا يفضل. يقال: تبلّغ به إذا اكتفى به وتجزأ، وفي هذا بلاغ وبلغة وتبلّغٌ أي كفاية.

وأبلغه السلام وبلّغه بالألف والتشديد: أوصله. وبلُغَ بالضم بلاغة فهو بليغ إذا كان فصيحا طلْق اللسان.

نلاحظ أن الفيومي ذكر الدلالة اللغوية الأصلية أولاً، ثم أورد آراء اللغويين من حيث جواز تأنيث اللفظ أو تذكيره، وذكر نقولاً عن ابن الأنباري وابن القطاع وابن القوطية.. ونقل عن الشافعي برواية الأزهري، وفسر الكلمة المذكورة في سياقها في آيتين مع عنايته بتقييد ضبط الكلمة.

فإذا ما رددنا النظر في مادة ((شعر)) وجدنا أنه:

- يضبط الكلمة ويذكر وزنها.

- وينقل عن العباب وعن الأزهري.
- ويورد المعاني الدينية للشعائر والمشعر الحرام.
- وينقل عن الزجاج تذكير الشعير وتأنيثه.
- ويعرف الشعر وينـزه القرآن والسنة عنه.
- ويعلل جمع شاعر على شعراء نقلاً عن ابن خالويه.
- ويورد معنى تركيب ((ليت شعري)).
- ويفسر قولهم: أشعرت البدنة.

واتسع أيضا في مادة ((شعب)):

- ذكر الشعب بمعنى الطريق في الجبل وذكر جمعه.
- وذكر الشعب بمعنى الحي العظيم.
- أثار مسألة التضاد في اللغة وذكر تعليقًا للخليل.
- ذكر ابن شعوب (شداد بن الأسود) نقلاً عن السهيلي وعن الحميدي أنه شداد بن جعفر.
- فسر معنى الشعوبية.
- ذكر تسلسل الكلمات التي تدل على معنى الجماعات في العربية.
- ونقل عن ابن فارس والفارابي.
- وذكر حديث ((الشعب الأربع)) وفسره بأنه على التشبيه بأغصان الشجرة، وذكر أنه كناية.

هذه المواد التي أشرنا إليها كانت من المواد التي أسهب فيها صاحب المصباح، لكنه كان في كثير من المواد يميل إلى الاقتضاب، حتى إن بعض المواد لا يتجاوز تفسيرها سطرا واحدا، فمثلاً يذكر في مادة ((التنور)) أنه

الذي يخبز فيه، وافقت فيه لغة العرب لغة العجم.وقال أبو حاتم: ليس بعربي، والجمع تنانير.

وفي ((حوت)) يقول: الحوت العظيم من السمك وهو مذكر وفي التنـزيل ﴿فالتقمه الحوت﴾ [الصافات: ٣٧/ ١٤٢] والجمع حيتان.

وفي ((حوف)) يقول: حافة كل شيء ناحيته، والأصل حوفة مثل قصبة، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها والجمع حافات. وحافتا الوادي: جانباه. والحاف: عرق أخضر تحت اللسان.

وفي ((ومض)) يقول: أومض البرق إيماضا لمع لمعانا خفيفًا. وفي لغة ومض من باب وعد.

على أنّ الأكثر من مواده كانت تأتي بين بين، أي في الحد المتوسط بين الإيجاز والإسهاب، وسنكتفي بعرض مادتين مما جاء على هذا النحو، ولنأخذ مادة ((رحم)) كما وردت قال:

رحمنا الله وأنالنا رحمته التي وسعت كل شيء. ورحمت زيدا رحما بضم الراء ورحمة ومرحمة إذا رققت له وحننت، والفاعل راحم وفي المبالغة: رحيم وجمعه رحماء، وفي الحديث: ((إنما يرحم الله من عباده الرحماء)) يروى بالنصب على أنه مفعول ((يرحم)) وبالرفع على أنه خبر ((إنّ)) و((ما)) بمعنى الذين.

والرحم: موضع تكوين الولد، ويخفف بسكون الحاء مع فتح الراء ومع كسرها في لغة بني كلاب، وفي لغة لهم تكسر الحاء إتباعا لكسرة الراء، ثم سميت القرابة والوصلة من جهة الولاء رحما، فالرحم خلاف الأجنبي. والرحم أنثى في المعنيين، وقيل مذكر، وهو الأكثر في القرابة.

وقد جاءت مادة ((غرق)) على هذا النحو من التوسط بين الإيجاز والإسهاب قال:

غرق الشيء في الماء غرقًا فهو غرِق من باب تعب وجاء غارق أيضا، وحكى في البارع عن الخليل: الغرِق: الراسب في الماء من غير موتٍ، فإنْ مات غرقًا فهو غريق مثل كريم، هذا كلام العرب. وجوز في البارع الوجهين في القياس وعلى ما نقل عن الخليل من الفرق بين الغرِق والغريق، فقول الفقهاء: (لإنقاذ غريق) إن أريد الإخراج من الماء فهو ظاهر، وإن أريد خلاصه وسلامته من الهلاك فهو محال لأن الميت لا يتصور سلامته وجمع الغريق: غرقَى، مثل: قتيل وقتلى، ويعدى بالهمزة والتضعيف فيقال: أغرقته وغرقته. وأغرق الرامي في القوس استوفى مدها، وأغرق في الشيء بالغ فيه وأطنب كلاهما بالألف، والاستغراق: الاستيعاب.

ولم يعن صاحب المصباح بذكر التصحيف والتحريف عناية المطرزي، لكنه كان ينص على الكلمات المعربة ففي مادة ((زنديق)) ذكر أن بعضهم قال إنها فارسي معرب، ونقل عن ابن الجواليقي قوله: رجل زندقي وزنديق إذا كان شديد البخل، ونقل عن البارع بأن هذا ليس من كلام العرب. وفي مادة ((موش)) يقول: الماش: حب معروف. قال الجوهري وتبعه ابن الجواليقي: وهو معرب أو مولّد. وفي ((الماست)) بسكون السين وبتاءٍ مثناة: كلمة فارسية، اسم للبن، حليب يغلى ثم يترك قليلاً، ويلقى عليه قبل أن يبـ ـرد لبن شديد حتى يثخن ويسمى بالتركي: باغرت.

ويمكن الآن بعد عرض أهم ظواهر هذين المعجمين أن نورد بعض الملاحظ:

- ظهر المعجم الخاص في اللغة العربية بدءًا من القرن الرابع على يد أبي منصور الأزهري، ثم نما هذا الاتجاه ليتجلى في ترتيبه وإيجازه في القرنين السابع والثامن في المغرب والمصباح، وعندما نقول المعجم الخاص نستبعد المعجمات الخاصة بالمصطلحات.

- استمدت هذه المعجمات مادتها الأساسية من كتب العلوم المؤلّفة وليس من كلام العرب أو شعرهم، ولم تبال بالسماع.

- حافظ المعجم الخاص على ذكر الدلالة اللغوية المنصوص عليها في المعجم اللغوي ثم ذكر معنى اللفظ في دلالته السياقية في كتب الفقه.

- وقد ذكر في هذه المعجمات دلالات سياقية لعدد من الألفاظ لم تكن لها في الأصل، أي في المعجم اللغوي.

- كما أنها راعت جانب الإيجاز غير المخل فلم تغرق صفحاتها بالشواهد والاستطرادات.

- وقد استعان صاحب تاج العروس بالمصباح وعده مصدرا من مصادره المعتمدة.

- هذه المعجمات وأمثالها يمكن أن تكون من النماذج الحية للاتساع في صناعة المعجمات الخاصة بالكتب على اختلاف موضوعاتها وفنونها مما يثري ألفاظ اللغة بدلالات جديدة، ويرفد المعجم العربي الكبير بروافد ثرة غنية.

* * *

التعليقات

١- طبع المغرب في حيدر أباد سنة ١٢٢٨ هـ، وطبع بعد ذلك في حلب بتحقيق الأستاذين محمود فاخوري وعبد الحميد مختار سنة ١٩٧٩، وعلى هذه الطبعة المحققة كان الاعتماد. أما المصباح فله طبعات عديدة وقد اعتمدنا طبعة المطبعة العلمية بمصر عام ١٣١٥هـ.

٢- تهذيب اللغة ١: ٥، ٦.

٣- المستصفى ١: ٤.

٤- إسماعيل بن يحيى، صاحب الإمام الشافعي ولد سنة ١٧٥هـ كان زاهدا عالمًا قوي الحجة، من كتبه: الجامع الكبير والجامع الصغير والمختصر والترغيب في العلم. عن الأعلام ١: ٣٢٧.

٥- إنباه الرواة ٤: ١٧٥.

٦- طبقات الشافعية الكبرى ٢: ١٠٦.

٧- وفيات الأعيان: ٤: ٣٣٤ – ٣٣٦.

٨- وفيات الأعيان: الموضع السابق.

٩- ذكر في مقدمة محقق تهذيب اللغة عدة نسخ لهذا الكتاب في عدد من مكتبات العالم. تهذيب اللغة ١: ١٣.

١٠- المطرزي ٥٣٨- ٦١٠هـ = ١١٤٤- ١٢١٣م ناصر بن عبد السيد أبي المكارم علي أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي: أديب عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، ولد في جرجانية خوارزم ودخل بغداد حاجا سنة ٦٠١هـ، وتوفي في خـوارزم، كـان رأسا في الاعـتزال. ولما توفي رثي بأكثر من ٣٠٠ قصيدة. لـه «المصباح» في النحو و«الإقناع لما حوى تحت القناع» نشر في جامعة قطر بتحقيق د. محمد الدالي ود. سلامة السويدي. عن الأعلام بتصرف ٨: ٣١١.

١١- الفيومي... (ت نحو ٧٧٠هـ = ١٣٦٨م) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العباس، لغوي، اشتهر بكتابه «المصباح المنير» ولد ونشأ بالفيوم و«بمصر» ورحل إلى حماة «بسورية» فقطنها. ولما بنى الملك المؤيد إسماعيل جامع الدهشة قرره في خطابته. قال ابن حجر: كأنه عاش إلى بعد (٧٧٠هـ(عن الأعلام ١: ٢١٦.

١٢- المغرب: ٢٠.

١٣- المغرب: ٢٠، ٢١.

١٤- الناطفي (ت ٤٤٦هـ = ١٠٥٤م) أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطفي: فقيه حنفي، من أهل الري، نسبته إلى عمل الناطف من كتبه «الأجناس والفروق» و«الواقعات» و«الأحكام». عن الأعلام ١: ٢٠٧.

١٥- أساس البلاغة للزمخشري محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ(.

١٦- الجامع الصغير في الفروع مشتمل على ١٥٣٢ مسألة كما قال البزدوي، وذكر الاختلاف في ١٧٠ مسألة، وقد شرحه أبو بكر الرازي الجصاص أحمد بن علي (ت ٣٧٠هـ(.

انظر كتاب: «الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص»: ١٠٥.

١٧- الجامع الكبير في الفروع وهو جامع كبير لجلائل مسائل الفقه، وله شروح عديدة، منها شرح للإمام الجصاص. انظر المرجع السابق: ١٠٥.

١٨- جمع التفاريق لمحمد البقالي الخوارزمي الحنفي (ت ٥٨٦هـ(مفتاح السعادة ٢: ٦٠٣.

١٩- أبـو يوسف (ت ١٨٢هـ(يعقوب بن إبـراهيم صاحب الإمـام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ(وتلميذه. انظر الأعلام ٩/ ٢٥٢.

٢٠- الزيادات في فروع الحنفية للإمام محمد بن الحسن الشيباني، مفتاح السعادة ٢: ٢٦٢ وقد شرحه شمس الأئمة الحلوائي من كبار فقهاء الحنفية واسمه عبد العزيز (ت ٤٤٨هـ.(

٢١- كتاب السير أي المغازي وهو لمحمد بن الحسن الشيباني وصدر المجلد الأول منه عام ١٩٥٨ عن معهد المخطوطات العربية بالقاهرة بتحقيق د. صلاح الدين المنجد

وصدر في العام نفسه الجزء الثاني، وفي عام ١٩٦٠ صدر الثالث بتحقيق د. المنجد، وفي عام ١٩٧١ و١٩٧٢ صدر الجزءان الرابع والخامس بتحقيق عبد العزيز أحمد. وللإمام محمد كتابان في السير هما السير الصغير والسير الكبير.

٢٢- خواهر زاده: محمد بن الحسين من بخارى كان شيخ المذهب الحنفي فيما وراء النهر توفي سنة (٤٨٣هـ).

٢٣- الكافي في فـروع الحنفية للحاكم الشـهيد محمد بن محمد الحنفي المتوفى سنـة (٣٣٤ هـ)جمع فيه كتب محمد بن الحسن المبسوط وما في جوامعه، وهو كتاب معتمد في نقل المذهب، وشرحه جماعة من المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي، كما شرحه غيره. عن كشف الظنون ٢.

٢٤- علم الشروط يبحث في كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال. و(الشروط) المذكور هنا للخصاف أحمد بن عمر بن مهير الشيباني (ت ٢٦١هـ). كشف الظنون ٢/ ١٠٤٦ الأعلام ١/ ١٧٨.

٢٥- الشروط: للطحاوي أبي جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ).

٢٦- الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

٢٧- مختصر الكرخي في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين عبد الله بن الحسين الكرخي (ت ٣٤٠هـ) وقد شرحه الإمام القدوري أبو الحسين أحمد بن محمد (ت ٤٢٨هـ) كما شرحه الإمام أبو بكر الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ).

٢٨- الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ) له المعجم الكبير والأوسط والصغير في الحديث/ كشف الظنون ٢/ ١٧٣٧.

٢٩- الدغُولي محمد بن عبد الرحمن أبو العباس من حفاظ الحديث (ت ٣٢٥هـ) له معجم في الحديث ورجاله – الأعلام ٧/ ٦٢.

٣٠- ابن منده محمد بن إسحاق أبو عبد الله من كبار حفاظ الحديث (ت ٣٩٥هـ). الأعلام ٦/ ٢٥٣.

٣١- المنتقى في فروع الحنفية للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المقتول شهيدا سنة (٣٣٤هـ). كشف الظنون ٢/ ١٨٥١.

٣٢- عمر بن عبد العزيز (٦١- ١٠١هـ) ولي الخلافة بعد سليمان عام (٩٩هـ).

٣٣- شريح بن الحارث المعروف بشريح القاضي (ت ٧٨هـ) كان ثقةً في الحديث – الأعلام ٣/ ٢٣٦.

٣٤- الليث بن المظفر بن نصر بن سيار الذي صنف له الخليل كتاب العين ورواه عنه. انظر نور القبس ٥٩.

٣٥- صنف الإمام أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) كتاب الوجيز في الفروع، وهو عمدة مذهب الشافعي. وقد شرحه كثيرون، منهم أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القَزويني الرافعي (ت ٦٢٣هـ) وشرحه شرحا كبيرا سماه: فتح العزيز على كتاب الوجيز، وهو الذي لم يصنف في المذاهب مثله. كشف الظنون ٢/ ٢٠٠٢.

مراجع البحث

- الأعلام. خير الدين الزركلي – ط٣. بيروت ١٩٦٩.
- الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص. د. عجيل جاسم النشمي – دار القرآن – الكويت – ١٩٨٠.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي. ج٤ – تح محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٧٣.
- بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني – محمد زاهد الكوثري – نشره راتب حاكمي – حمص ١٩٦٩.

- تاج العروس – ج١- تح عبد الستار فراج. الكويت ١٩٦٥.
- تهذيب اللغة للأزهري ج١- تح عبد السلام محمد هارون، الدار القومية للطباعة. القاهرة ١٩٦٤.
- حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي. محمد زاهد الكوثري، نشره راتب حاكمي – حمص ١٩٦٨.
- شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني إملاء محمد بن أحمد السرخسي ج١- ٢- ٣تح د. صلاح الدين المنجد. معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١٩٥٨- ١٩٦٠ وج٤- ٥تح عبد العزيز أحمد ١٩٧١/ ١٩٧٢.
- طبقات الشافعية الكبرى. التاج السبكي. المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٤هـ.
- العين (كتاب العين) الخليل بن أحمد الفراهيدي. تح د. إبراهيم السامرائي ود. مهدي المخزومي. دار الرشيد – بغداد.
- كشف الظنون (وذيله وهدية العارفين) مكتبة المثنى – بغداد. مصور عن ط إستانبول سنة ١٩٥١.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي. المطبعة العلمية – القاهرة ١٣١٥هـ.
- المعجم العربي د. حسين نصار.
- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي. تح محمود فاخوري وعبد الحميد مختار. حلب ١٩٧٩.
- مفتاح السعادة. طاش كبرى زاده. تح كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور. دار الكتب الحديثة – القاهرة – ١٩٦٨.
- نور القبس المختصر من المقتبس. للمرزباني – تح رودلف زلهايم فسبادن ١٩٦٤.
- وفيات الأعيان – ابن خلكان. تح د. إحسان عباس. دار صادر، بيروت ١٩٧٢.